دور المنظمات الدولية في تحقيق الأمن الغذائي

الدول العربية نموذجا ـ دراسة حالة الجزائر ـ

الأستاذ: حامد نورالدين
قسم العلوم الاقتصادية
جامعة محمد خيضر
بسكرة ـ الجزائر

المقدمة:

إن الاهتمام بالأمن الغذائي يعود لأسباب إنسانية واقتصادية وسياسية واجتماعية. فحصول الإنسان على الغذاء المطلوب حق من الحقوق الأساسية للإنسان حفاظا لإنسانيته وكرامته وصونا لنظامه الأخلاقي، إذا لا تستوي كرامة الإنسان مع تعرضه لحالات الجوع وحرمانه من حق الغذاء، ولا يتوقع من إنسان أو مجتمع جائع أن يطور أو يصون نظاما أخلاقيا يقوم على الأمانة والعفة والشرف وقوة الضمير ووضوح الموقف والشعور بعزة النفس.

وإضافة إلى الغايات الإنسانية والاجتماعية من الأمن الغذائي فإن الغاية الاقتصادية ترمي إلى العناية بالإنسان عن طريق غذائه للحفاظ عليه كعنصر إنتاج تستحيل حياة المجتمع بدونه كي تؤهله بذلك لممارسة دوره كمنتج ومستهلك في آن واحد تمهيدا لتعامله العقلاني مع الموارد الاقتصادية المتاحة إضافة إلى صيانة الاستقلال الاقتصادي للمجتمع، ومما يجدر ذكره أن تكاليف معالجة آثار الجوع الصحية في المجتمع أعلى بكثير من تكاليف توفير الغذاء نتيجة لتراكم تكاليف العلاج والإقامة في المستشفيات وغياب المرضى عن مواقع العمل.

ولذلك سنحاول في هذه الورقة تعريف الأمن الغذائي وأبعاده، ودور المنظمات الدولية في تحقيقه، وما هي المؤشرات المعتمد عليها في قياسه؟ مع أخذ الدول العربية كنموذج مع التركيز على الجزائر.

1- تعريف الأمن الغذائي(1) :

يفهم من الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخلهم.

ومن خلال هذا التعريف يمكن استعراض البعد الاستراتيجي للأمن الغذائي والذي يمكن تفصيله إلى ما يلي:

البعد الزمني: يمكن لأي بلد يتمتع بأمنه الغذائي أن يغطي احتياجاته باستمرار سواء كان ذلك على المدى القريب أو على المدى البعيد.

البعد الكمي: يعني الأمن الغذائي حصول المستهلك على الكمية الصحيحة من المواد والعناصر الغذائية والتي تغطي احتياجاته بالمعنى الكمي حسب المقررات من الطاقة والعناصر الغذائية المبنية في الاحتياجات الفردية للمستهلك.

البعد النوعي: إضافة إلى توفير البعد الكمي فلا يكتمل الأمن الغذائي للمستهلكين إلا بتوفير البعد النوعي أيضا، أي حصول المستهلك على الغذاء بنوعية معينة، وترتبط النوعية بمصدر الغذاء من أصول نباتية أو حيوانية.

البعد الاقتصادي: حتى لو توفر الغذاء المطلوب دائما وبالكميات والنوعية المطلوبة لا نستطيع القول بتوفير الأمن الغذائي إلا إذا كان بمقدور الناس الوصول إلى الغذاء مدعومين بقدرة شرائية تمكنهم فعلا من الحصول على الغذاء وتناوله، ولذلك كان الدخل الكافي الذي يضمن للمستهلك حصوله على الغذاء المطلوب ركنا أساسيا من أركان الأمن الغذائي.

ولذلك عندما انعقد مؤتمر روما للغذاء سنة1974، عرفت مشكلة الجوع على أنها مشكلة الفقر.

ولهذا وضع البنك الدولي على رأس الأهداف التنموية للألفية حتى 2015، استئصال الفقر، وهذه الأهداف هي(2):

استئصال الفقر الشديد والجوع من خلال:

تخفيض إلى النصف عدد الأشخاص الذين يعيشون على دولار واحد يوميا.

تخفيض إلى النصف عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر.

تحقيق التعليم الابتدائي الشامل من خلال:

- توفير وضمان تعليم ابتدائي كامل للأطفال بغض النظر عن جنسهم.

تشجيع العدالة والمساواة بين الجنسين وتحرير المرأة من خلال:

- إزالة الفروق الجنسية والتميز الجنسي في كل مستويات التعليم.

خفض نسبة وفيات الأطفال من خلال:

- خفض 3/2 من نسبة وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات.

- تحسين صحة الأمهات من خلال خفض 75 % من نسبة الوفيات عند الأمهات.

محاربة السيدا والملاريا والأمراض الأخرى من خلال:

- خفض السيدا.

- عدم التستر على الحالات الجديدة من الملاريا والآفات الشديدة الأخرى.

توفير وضمان حيوية المحيط من خلال:

- إدماج التطوير المستمر في السياسات الوطنية وحماية المحيط من التخريب.

- خفض نصف عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على الماء الصالح للشرب.

- تحسين حياة على الأقل 100 مليون ساكن.

تطبيق بارتوناريا (شراكة) عالمية للتطوير من خلال:

رفع المساعدة الرسمية للتطوير.

توسيع التقارب بين الأسواق.

تشجيع القروض.

ولفهم مشكلة الفقر فقد قسم إلى نوعين حددا بخطين اثنين(3):

خط الفقر المدقع: وهو ذلك المبلغ من المال الكافي لتغطية تكاليف الغذاء للأسرة في فترة زمنية معينة.

خط الفقر المطلق: وهو ذلك المبلغ من المال الذي يغطي احتياجات الأسرة من الكساء والسكن والصحة والتعليم والتنقل بجانب الغذاء.

وفي تقرير التنمية البشرية لسنة 2006(4)، هناك تمييز بين دليلين للفقر البشري يمكن تلخيصهما في الجدول التالي:

البعد	حياة مديدة وصحية	المعرفة	مستوى معيشة لائق
في البلدان النامية	احتمال العيش بعد 40 سنة	معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة	نسبة السكان الحاصلين على مصدر مستدام للمياه الصالحة
في البلدان المتقدمة	احتمال العيش يعد 60 سنة	معدل إلمام البالغين بمهارات وظيفية	ـ معدل السكان تحت خط الفقر ـ معدل البطالة لأجل طويل

ويعمل البنك الدولي مع المنظمات الدولية الأخرى(5) (الاتحاد البرلماني الدولي، الاتحاد البرلماني للاتصالات، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية، شعبة الأمم المتحدة لأبحاث المخدرات والجريمة، صندوق النقد الدولي، قسم الإحصائيات في الأمم المتحدة، قسم السكان في الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مركز تحليل معلومات ثاني أكسيد الكربون، المشروع الكوني للمشردين داخليا، شعبة المعاهدات في الأمم المتحدة، معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة العمل الدولية)، على مراقبة تطور مؤشرات الفقر من خلال تقارير التنمية البشرية السنوية، وتعتبر مؤشرات التنمية البشرية جد مهمة لأنها تعتبر مؤشر اقتصادي واجتماعي في نفس الوقت، "ويتألف مؤشر التنمية البشرية من عناصر كثيرة من أهمها: طول العمر والمعرفة ومستوى المعيشة "(6)، وتقول الدكتورة أمينة عزالدين عبدالله(7): "تتفق معظم مفاهيم التنمية البشرية على ضرورة إشباع الأفراد لمختلف احتياجاتهم المادية والمعنوية التي يصعب حصرها وأهمها الحاجة إلى: الغذاء، الكساء، التعليم والمعرفة، الصحة، السكن، العمل،...".

كما أضيف مقياس تمكين الجنوسة والذي يحتوي على العناصر التالية(8):

المشاركة السياسية وصنع القرار: وتقاس بحصة الإناث في المقاعد البرلمانية.
المشاركة الاقتصادية وصنع القرار: وتقاس بمؤشرين:
النسبة المئوية لحصص الإناث من مناصب المشرعين وكبار المسؤولين
النسبة المئوية لحصص الإناث من المناصب المهنية والفنية
السيطرة على الموارد الاقتصادية: وتقاس بالدخل المكتسب المقدر للإناث.

وكل عنصر من العناصر السابقة يشتمل على عناصر أخرى كثيرة سنكتفي في كل منها على بعض العناصر فقط، فمثلا عنصر طول العمر يشتمل على عنصر معدل الوفيات دون الخامسة ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة ومعدل الوفيات الرضع وغيرها، ولقد استخدم معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة كمؤشر رئيسي لقياس هذا العنصر، وذلك لأنه ينطوي على عدة مزايا:

أولها: من المعروف أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة هو حصيلة تشكيلة واسعة من المدخلات، مثل الصحة الغذائية للأمهات، ومدى معرفتهن بالأمور الصحية (مستواهن التعليمي)، ومستوى التغطية التحصينية ومعدل استخدام أملاح معالجة الجفاف عن طريق الفم، وتوافر خدمات حماية الأمومة والطفولة، وتوفر الدخل والغذاء للأسرة، وتوفر المياه الصالحة للشرب، وتوفر شبكات الصرف الصحي، والسلامة العامة لبيئة الطفل.

وثانيها: أن مؤشر معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة أقل حساسية وتأثرا على سبيل المثال من مؤشر حصة الفرد من الدخل الوطني الخام.

ولذلك فإن ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التنمية البشرية لسنة 2006 كما يلي:

الترتيب	الدولة	قيمة الدليل	العمر المتوقع	نسب الالتحاق بالتعليم (%)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
33	الكويت	0.871	77.1	73	19.384
39	البحرين	0.859	74.5	85	20.758
46	قطر	0.844	73.0	76	19.844
49	الإمارات	0.839	78.3	60	24.056
56	عمان	0.810	74.3	68	15.259
64	ليبيا	0.79	73.8	94	7.570

			8		
76	السعودية	0.777	72	59	13.825
78	لبنان	0.774	72.2	84	5.837
86	الأردن	0.760	71.6	79	4.688
87	تونس	0.760	73.5	75	7.768
100	فلسطين المحتلة	0.736	72.7	81	غير متوفر
102	الجزائر	0.728	71.4	73	6.603
107	سوريا	0.716	73.6	63	3.610
111	مصر	0.702	70.2	76	4.211
123	المغرب	0.640	70.0	58	4.309
132	جزر القمر	0.556	63.7	46	1.943
141	السودان	0.516	60.9	37	1.949
148	جيبوتي	0.494	52.9	24	1.993
150	اليمن	0.492	61.1	55	1.879
153	موريتانيا	0.486	53.1	46	1.940

المرجع: تقرير التنمية البشرية 2006، ص283 - ص285.

وما تجدر ملاحظته هو أنه لا يكون لهذه المؤشرات أي معنى ما لم تقارن بالمؤشرات الإقليمية الأخرى والتي نعرضها في الجدول التالي:

المنطقة	قيمة	متوسط	نسب	الناتج المحلي

	الدليل	العمر	الالتحاق التعليم %	الإجمالي للفرد
الدول النامية	**0.679**	**65.2**	**63**	**4.775**
الدول العربية	**0.680**	**67.3**	**62**	**5.680**
الدول المتقدمة	**0.923**	**77.8**	**89**	**27.571**
العالم	**0.741**	**67**	**89**	**8.833**

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2006، ص 286.

مع العلم أن قيمة الدليل (دليل التنمية البشرية)، يقسم إلى ثلاث مجموعات(9):

تنمية بشرية مرتفعة (حيث يبلغ الدليل 0.800 وأكثر)

تنمية بشرية متوسطة (0.500 - 0.799)

تنمية بشرية منخفضة (أقل من 0.500)

وفي الجزائر فإن دليل التنمية البشرية في تطور مستمر وهذا ما يوضحه الجدول التالي(10) حسب تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:

السنة	1999	2000	2004	2005
الدليل	0.695	0.705	0.750	0.761

أما حسب تقارير التنمية البشرية فكان هذا التطور كما يلي:

السنة	**1975**	**1980**	**1985**	**1990**	**1995**	**2000**	**2003**	**2004**
الدليل	**0.508**	**0.560**	**0.611**	**0.650**	**0.672**	**0.701**	**0.722**	**0.728**

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2006، ص 289، ماعدا سنة 2003 من تقرير التنمية البشرية 2005، ص 224.

وقد أخذت مسألة الفقر بعدا هاما في المجتمع الجزائري في أعقاب الأزمة المتعددة الأبعاد التي عاشتها البلاد منذ سنوات التسعينيات وسياسات التعديل الهيكلي التي كان لها أثرا مباشرا وسلبيا للغاية على الشغل وعوائد العائلات الجزائرية، وتضاعفت خطورة هذا الوضع بشكل فجائي بالنسبة لجزء من سكان زلزال 21 ماي 2003.

وخلال عشرية التسعينات، انخفضت نسبة الفرد من الناتج الداخلي الخام من 2400 دولار عام 1990 إلى 1784 دولار عام 2000 (مع انخفاض بالدينار ناهزت 12% بين 1990 و1995 وارتفاع قدره 8% بين 1995 و2000) أي انخفاض قدره 3% سنويا(11).

ولمعالجة هذه الإختلالات تم وضع إجراءات أطلق عليها اسم "الشبكة الاجتماعية" ترمي إلى تخفيف تدهور مستوى معيشة الفقراء، وقد سمح تحليل قام به البك العالمي بالتنسيق مع السلطات الجزائرية بإعداد أول قياس للفقر عام 1995 حسب التصنيف الدولي المعترف به والتي تعد نتائجه الأساسية كما يلي(12):

14.1% من السكان يعيشون دون عتبة الفقر، و5.7% منهم يشكلون فئة السكان الذين يعانون الفقر المدقع، وكان 22.6 % من الجزائريين شديدو التأثر بأبسط تراجع في الظروف الاقتصادية، وتشير هذه المعطيات إلى تدهور عام مقارنة بعام 1988، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

نوع الفقر / السنوات	1988	1995
فقر مدقع	% 3.3	% 5.7
فقراء جدا (حد أدنى)	% 8.1	% 14.1
فقراء (حد أعلى)	% 12.2	% 22.6

70% من السكان الذين يعانون الفقر المدقع يعيشون في المناطق الريفية.

1.8 % من الجزائريين يعيشون بأقل من دولار في اليوم.

يشترك الفقراء في المناطق الحضرية والريفية في بعض المميزات التي تبين أن الفقر لا يحدد فقط بمعيار الدخل وهي:

حجم العائلات تفوق المعدل.

معظم الفقراء يمتلكون مسكنهم.

مستوى التربية والتمدرس بين ال20 % الأكثر إعوازا يبقى ضعيف، ونسبة تسجيل البنات في الثانوي 51 % مقابل 66 % بالنسبة للذكور.

20 % من الفئات الأكثر إعوازا لهم رب عائلة غير متعلم.

معظم الفقراء يعيشون في عائلات ربها مأجور في قطاع الفلاحة بالنسبة للعائلات الريفية.

كما كشفت خارطة الفقر(13) أن ثلاث أرباع بلديات البلاد تعاني نقصا كبيرا مقارنة مع البلديات ال 400 الأخرى في مجال البطالة وعدة مؤشرات أخرى خاصة بالفقر لاسيما منها التجهيزات الجماعية والاجتماعية.

وهذا يتطلب منا أن نسعى لتحسين وضعية الفقراء، وأن نقوم على وجه الخصوص بعدة إجراءات منها(14):

التعرف على الفقراء لتجنب إقصاء الفقراء الحقيقيين من الاستفادة من التحويلات الاجتماعية الموجهة لهم أو بالعكس أن يحول أشخاص غير فقراء آليات التضامن لفائدتهم.

نوعية إعداد وإدارة السياسات العمومية باتجاه الفقراء.

القدرة على الرد السريع وتسيير المخاطر والكوارث الكبرى.

إدماج المقاربات التساهمية في البرامج/المشاريع الرامية إلى تخفيف الفقر قصد السماح بتكفل أكبر من قبل الفقراء أنفسهم بإمكانيات تغيير حالتهم.

تدعيم الشراكة مع المجتمع المدني الممثل أساسا من طرف المنظمات غير الحكومية ومجموعات المصالح (الفقراء، الشباب، النساء)، والقطاع الخاص.

الخاتمة:

إن الأمن الغذائي المنشود سواء على المستوى المحلي أو الجهوي أو الدولي، لا يمكن تحقيقه إلا بتوافر جملة من المؤشرات الإيجابية، يمكن إجمالها في مؤشرات التنمية البشرية التي صاغتها واتفقت عليها كثير من المنظمات الدولية على رأسها البنك الدولي.

ويعد تصريح الألفية الذي صادق عليه أزيد من 147 رئيس دولة وحكومة وممثلين عن 189 بلد عبر العالم في سبتمبر 2000 بنيويورك، دون شك وثيقة هذا العصر التي ترمي إلى رفع التحدي والدفاع عن مبادئ كرامة الإنسان والمساواة والعدالة على المستوى العالمي.

وتتجسد هذه المبادئ في الأهداف الثماني للألفية من أجل التنمية والتي تحدد بوضوح مجالات التدخل والجهود الواجب مضاعفتها من أجل محاربة الفقر والأمية والمجاعة والفوارق بين الجنسين ووفيات الأطفال والأمهات وتدهور البيئة.

وقد التزمت الجزائر على غرار كل البلدان بالعمل على تحقيق هذه الأهداف وخاصة القضاء أو التخفيف من الفقر، وقد حددت سنة 2005 لذلك، لكن وللأسف ورغم بعض التحسن إلا أن مشكلة الفقر في الجزائر وباعتراف القائمين على الأمر مازالت مستعصية، بل وازدادت حدتها في كثير من المناطق ولدى العديد من الفئات الاجتماعية.

الهوامش:

1- "محمد رفيق" أمين حمدان، الأمن الغذائي:نظرية ونظام وتطبيق، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص16.

2- Guide de la banque mondiale, édition De Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 2005, P 35.

3- شحاتيت محمد وآخرون، نحو موازنة غذائية للحد من الفقر، الجمعية العلمية الملكية، عمان 1992.ص 57.

4- تقرير التنمية البشرية، 2005، ص340.

5- المرجع السابق، ص، ص- 330،331.

6- UNICEF, état d'enseignement fondamental en moyen orient et Afrique de nord, décembre 1998, p94.

7- أمينة عزالدين عبدالله، التنمية البشرية العربية في التسعينيات، معهد البحوث والدراسات العربية، 1999، ص113.

8- تقرير التنمية البشرية، لعام 2005، ص345.

9- المرجع السابق، ص 212.

10- CNES , le rapport sur le développement humain, juin 2007, p2.

11- التقرير الأول حول أهداف التنمية للألفية الخاص بالجزائر، الأمم المتحدة، 2004، ص11.

12- البنك العالمي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: نمو، شغل وتقليص الفقر، البنك العالمي، 1999، ص32.

13- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم، جانفي 2001.

14- البنك العالمي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سابق، ص17.